وكون هذا الوجود لبعد العدم السابق والجاعل انما جعل الوجود والعدم من علة العدم وكون الوجود لبعد العدم ضروري للوجود غير
ممكن فلا يكون معللا وفيه ان ازلية الوجود والوجود لبعد العدم كلاهما ممكنان بالنظر الى ذات الحادث فالازلية على وجوده
وكونه لبعد العدم كلاهما ممكنان بالنظر الى ذات الحادث فيكون كون الوجود لبعد العدم مجعولا كما ان اصل الوجود مجعول
فالجاعل اقتضى الوجود وكونه لبعد العدم فيكون كلاهما اثر الجاعل لكن هذا لا ينفع المتكلمين الذاهبين الى استغناء الحادث
في بقائه وانما يلزم لو كان المجعول وصف كونه لبعد العدم فقط دون الوجود لنفسه واما الوجود ووصف كونه لبعد العدم كلاهما
مجعولين فعند البقاء الوجود ممكن فهو مجعول فاصل الوجود وكونه لبعد العدم مجعول ابتداء اثر بتأثير المؤثر وبقاءه ببقاء ذلك
التأثير والتحقيق في هذا المقام انه اذا كان الازلية محالا على الحادث بالذات لا يكون الوجود الممكن للحادث انما هو الوجود المختص
بزمان وجد فيه والعدم في غير ذلك الزمان واجب للحادث بالذات فلا يكون علة اصلا لا عدم علة الوجود ولا غيره والممكن
بالذات هو الوجود المخصوص ووصف كونه لبعد العدم ضروري له انما امكانه بامكان الوجود وليس يجوز عليه الانفكاك
الا بانتفاء الوجود راسا بان ينتفي هذا النحو المخصوص(?) فح المجعول بالذات للوجود وهذا الوصف لكونه تابعا للوجود مجعول بالعرض
كما في ساير اللوازم وان كانت الازلية ممكنة فوصف كونه لبعد العدم ممكن بالذات لان الوجود كما يجوز ان يكون لبعد العدم كذلك
يجوز ان يكون ازليا فنسبة وصف كونه لبعد العدم ووصف الازلية بالنسبة الى وجود الحادث متساويتان فلا بد من مرجح
لكونه لبعد العدم على ازليته فح يكون هذا الوصف مجعولا بالذات كما ان نفس الوجود بالذات الا ان علة الوجود وهذا الوصف واحد
لكن الظاهر هو الشق الاول لان الجاعل جواد محض وفياض مطلق فلا يبخل عن الافاضة ما دام المفاض عليه صالحة لقبول الفيض
فلما لم يفض علم ان الحادث آب بنفس ذاته عن قبول الوجود في الازل فالازلية غير ممكنة له انما الممكن الوجود الخاص الذي افاضه ووجد
به وقد علمت من الكلام ما يصلح دليلا على ما قلنا ثم الكلام الذي وقع من ان المجعول بالذات الوجود او كونه لبعد العدم انما هو
على تقدير الجعل المؤلف كما ذهب الشيخ واما على تقدير الجعل المؤلف(?) فسياق الكلام في ان نفس التقرر مجعولا او كونه لبعد البطلان
ينبغي ان يفهم المقام قوله اللازم عليهم آه هذا انما يلزم لو كان المجعول بالذات وصف كونه لبعد العدم واما اذا كان المجعول اصل
الوجود مع هذا الوصف فلا يلزم الاستغناء ولما قد عرفت فالزم هو القول بتجدد الاعراض آه ولزم عليهم استغناء العالم في نفسه
عن الصانع في حال البقاء وهو خلاف الضرورة العقلية كذا في الحاشية والمراد استغناء الجواهر انفسها ولو قالوا ان العالم
كلما تجدد بتوارد الامثال لم يلزم عليهم الاستغناء قوله والحكماء ذهبوا الى ان ايجاد الصانع العالم آه يعني ان المجعول عندهم

اصل

ممكنين

اصل الوجود او التقرر وكون الوجود لبعد العدم والتقرر لبعد البطلان من التوابع فاصل الوجود والتقرر حاصل بتأثير المؤثر وباق
ببقاء ذلك التأثير كما ان المفاد من الشمس نفس الضوء باق ببقائه قوله والصوفية ذهبوا الى آه كان في الحديث القدسي كنت كنزا
مخفيا فاحببت ان اعرف فخلقت الخلق اشارة اليه كذا في الحاشية اعلم انهم ذهبوا الى ان المجعول بالذات العين الثابت
وهو شان من شيون الوجود المطلق ولما كان الحق تعالى نفس الوجود المطلق المنزه عن شوائب التقييدات التشكك(?) متقيد فهو
مظهر ومجلى له وطريق الجعل عند هؤلاء الكرام ان الحقائق الامكانية في الازل في علمه تعالى ليست موجودة تترتب عليها الآثار
والاحكام فاذا امرها الله سبحانه بقوله كن فتتمثل عقيبه ويكون فيظهر احكامها وتترتب عليها آثارها كما اخبر الله تعالى سبحانه
في كتابه المحكم العزيز قوله وهو اتحاد تشبيه نسبة الشمس الى ضوئها وهذا الاتحاد اتحاد بالايجاب واثر الموجب يجوز ان يكون
قديما قوله وهو اتحاد تشبيه نسبة البناء الى البناء آه وهذا الاتحاد ايجاد بالاختيار وهم يزعمون ان اثر المختار حادث
وان هذا الايجاب احداث وتخريج حاصل مذهبهم ان منشأ الحاجة الى المقتضي الامكان وعلة الحاجة الى المؤثر اي الجاعل
المختار الحدوث بالمعنى الذي يجيء وح اندفع قول النصير الطوسي انهم بين ان يجعلوا الصفات واجبة بالذات وبين
ان يحكموا باستغناء بعض الممكنات فتدبر قوله الا ان يقال مرادهم آه هذا هو المتعين كيف ولم يقع في كلام كثير من المتكلمين لفظ
الخروج وانما قالوا اثر الجعل الحدوث وهكذا نقل الشيخ من مذهبهم كما يظهر مما ستنقل من كلامه قوله لا يبعد ان يكون
مرادهم من كون الحدوث علة الحاجة آه وهذا هو المتعين بالارادة كما يظهر من عبارات الماهرين ويظهر مما نقل الشيخ
مذهبهم حيث قال وانما ظن ظان ان الفاعل والعلة انما يحتاج اليه ليكون الشيء موجودا بعد ما لم يكن فاذا وجد الشيء فلو
فقدت علته لوجد الشيء مستغنيا بنفسه وظن ان الشيء انما يحتاج الى العلة في حدوثه فاذا وجد ووجد فقد استغنى
عن العلة فيكون عنده العلل علل الحدوث وهي متقدمة لا مع انتهى وهذا الكلام صريح في ان مقصودهم من علية الحدوث للحاجة
للممكن وانما هي ليترتب عليه الحدوث ويكون اثره ويؤيده ايضا انهم فرعوا على علية الحدوث للحاجة عدم فناء المعلول عند فناء
العلة والاستغناء في البقاء وهذا لا يصح متفرعا على علية الحدوث لما فانه يجوز ان يكون الحدوث علة الحاجة في اصل
الوجود ما دام الوجود يكون محتاجا ولكن الاحتياج ناشئا عن الحدوث واما اذا كان المراد ما ذكر فللتفريع نوع توجيه
فتامل فيه قال في الحاشية تفصيله ان الممكن يحتاج الى المؤثر واحتياجه لعلة وتلك العلة عند الحكماء هي الامكان وعند المتكلمين
الحدوث وعللوا بان الاحتياج يعرض الحدوث لنفسه ويعرض الممكن بواسطة الحدوث فالحاجة عندهم مطلقا مترتبة على نفس الحدوث

Copyright © King Saud University